مصطلح "الحديث المتروك" عند المحدثين وعلاقته بالراوي المتروك

دراسة استقرائية، تحليلية، نقدية

حمود نايف الدبوس [1]

الملخّص

هذا البحث عبارة عن دراسة مفهوم "الحديث المتروك" عند علماء الحديث، وعلاقته بـ"الراوي المتروك"، وتكمن مشكلة البحث في أن المتتبع لكلام علماء الحديث المتقدمين يجد أنهم قد استخدموا لفظ "المتروك" في أثناء كلامهم على جرح الرواة، وليس على أنواع الحديث؛ وأما العلماء المتأخرين فقد أدخلوا مصطلح "المتروك" ضمن مباحث أنواع الحديث ومصطلحاته، وأيضا لم يذكروا تعريفا جامعا مانعا له، ويهدف البحث إلى معرفة الراوي المتروك عند العلماء، وأسباب تركه عندهم، وبيان مدى سلامة التعاريف التي ذكرها العلماء للحديث المتروك، والإسهام في وضع تعريف مناسب للحديث المتروك، وقد توصل الباحث إلى أن أسباب ترك الراوي عند العلماء كثيرة، وأن التعريف المناسب للحديث المتروك هو: (الحديث الذي تفرد به راوٍ متروك).

الكلمات المفتاحية: الحديث، المتروك، الراوي

[1] أستاذ مساعد بكلية الشريعة – قسم التفسير والحديث – جامعة الكويت. <Dr.aldabbous@gmail.com>

The term al-hadith al-matrook for hadiths and its relationship to the narrator al-matrook Empirical study, analytical, critical

Hamoud Naif AL Dabbous

Abstract

This research considered a study of (al-hadith al-matrook), in point of view of the hadith scholars, in connection with (narrator al-matrook), the problem of this research lies in that the following of the talking of the modern scholars of hadith science, will find out that they use the word "al-matrook", during their talking about narrators not about hadith genres, but the latecomers scholars bring into the term (al-matrook) within the genres of hadiths, and its terms, they also do not mention a comprehensive definition, aims to look up the al-matrook narrator, and reasons of its abandoning, and to clarify the adequacy of the definition's mentioned by the scholars of abandoned hadith, and contributing to place a propitiate term for the al-matrook hadith, the researcher has found that the reasons of al-matrook the narrator are many, and the appropriate definition for the abandoned hadith is (the hadith that individually taken by abandoned narrator).

Key word: alhadithu, almatrook, alraawi.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدهالله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاالله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد، فهذا البحث عبارة عن دراسة مفهوم "الحديث المتروك" عند علماء الحديث، وعلاقته بـ"الراوي المتروك"، وتكمن **أهمية البحث** في عدة أمور؛ هي:

1- أهمية كلام العلماء في علوم الحديث بشكل عام، وعلى أنواع الحديث وتعريفاته بشكل خاص.

2- عناية العلماء بالرواة بشكل عام، وعلى الرواة المتروكين بشكل خاص.

3- إدراك منهج النقد عند علماء الحديث في الحكم على الحديث صحة وضعفًا، وأنهم حكموا على كل حديث، وسموه باسمه الخاص، وفْقَ درجته وحُكْمه.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن المتتبع لكلام علماء الحديث المتقدمين يجد أنهم قد استخدموا لفظ "المتروك" في أثناء كلامهم على جرح الرواة، وليس على أنواع الحديث؛ أي: أن مصطلح "المتروك" يكون عندهم ضمن مباحث ألفاظ الجرح والتعديل، وليس ضمن مباحث أنواع الحديث ومصطلحاته، وأما العلماء المتأخرون فقد أدخلوا مصطلح "المتروك" ضمن مباحث أنواع الحديث ومصطلحاته، وأيضا لم يذكروا تعريفا جامعا مانعا له.

أهداف البحث:

1- معرفة الراوي المتروك عند العلماء، وأسباب تركه عندهم.

2- بيان مدى سلامة التعاريف الذي ذكرها العلماء للحديث المتروك.

3- الإسهام في وضع تعريف مناسب للحديث المتروك.

محددات البحث:

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا البحث منحصر في دراسة الحديث المتروك دون غيره من أنواع الحديث.

الدراسات السابقة:

بحثت لأقف على رسالة أو بحث متعلق بمصطلح "الحديث المتروك"، فلم أقف إلا على دراستين متعلقتين بموضوع الراوي المتروك، وليس الحديث المتروك، وهاتين الدراستين كالآتي:

الأولى: رسالة بعنوان: (مصطلح المتروك دراسة نظرية عامة وتطبيقية عند الإمام البيهقي في كتاب السنن الكبير)، وقد وقفت على ملخص الرسالة، وأما نص الرسالة فلم أقف عليه، والرسالة من إعداد الباحثة: د. نماء البناء –حفظهاالله– لنيل درجة الدكتوراة في جامعة اليرموك في الأردن.

ومن خلال الاطلاع على ملخص رسالة الباحثة؛ فإن الرسالة كانت عن "الراوي المتروك"، وليس على مصطلح "الحديث المتروك"، حيث ذَكَرت الباحثة في الملخص أنها جمعت كل راو قيل فيه متروك، وبينت أول من أطلق عليه من الرواة ذلك، وأسباب تركهم، ثم قامت الباحثة بدراسة أحاديث الرواة الذي قال فيهم البيهقي متروك أو أحد النقاد في كتاب السنن الكبرى، ومعرفة طريقة البيهقي في إخراج حديثهم.

الثانية: بحث بعنوان: (متروك الحديث وتطبيقات الأئمة العملية على حديثه: دراسة حديثية نقدية)، والبحث من إعداد الباحث سعدي علي الفهداوي –حفظه الله– وهو بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، العدد42، المجلد العاشر، لسنة 2019م.

ومن خلال قراءة البحث كاملاً؛ فإن البحث كان عن "الراوي المتروك"، وليس على مصطلح "الحديث المتروك"، فقد ذكر الباحث أسباب ترك الراوي، وأقوال العلماء في حكم حديث من قيل فيه أنه متروك، وتطبيقات الأئمة في من قالوا فيه متروك.

وبعد أن ذكرنا الدراستين يمكن أن ألتمس الفرق بين بحثي وبينهما أن البحث الذي قمت بإعداده مختصٌّ بدراسة مصطلح "الحديث المتروك" وليس الراوي المتروك، حيث قمت بذكر تعريفات العلماء لمصطلح الحديث المتروك، ومناقشتها، وذكر التعريف المختار، وبيان أول من أطلق من العلماء مصطلح المتروك على الأحاديث وليس على الرواة، وقد تطرقت إلى الراوي المتروك في المطلب الأول وأسباب تركه باختصار لفهم مصطلح الحديث المتروك.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، ومطلبين، وخاتمة:

المقدمة: وفيها أهمية البحث، والهدف منه، ومنهجي فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المطلب الأول: الراوي المتروك وأسباب تركه.

المطلب الثاني: مصطلح "الحديث المتروك" عند علماء الحديث.

المطلب الثالث: حُكْمُ العلماء على حديث الراوي المتروك.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

منهج البحث: سلكت الخطوات التالية فيه:

1- قراءة أشهر كتب الرجال وعلوم الحديث؛ وذلك لجمع المعلومات المتعلقة بالراوي المتروك، والحديث المتروك.

2- تحليل المعلومات التي جمعتها لمعرفة أسباب رد حديث الراوي، ومعرفة مفهوم الحديث المتروك عندهم.

3- عرض تعريفات العلماء للحديث المتروك، ونقدها بناء على المعلومات التي جمعتها من كلام علماء الحديث المتقدمين.

المطلب الأول

الراوي المتروك وأسباب تركه

قبل الكلام على "الحديث المتروك" وكلام العلماء عليه، لابد من معرفة من هو الراوي المتروك الذي ترك العلماء حديثه، وما أسباب تركهم لحديثه.

ويمكن تقسيم الرواة إلى ثلاث مراتب بالنسبة للاحتجاج بحديثهم من عدمه:

المرتبة الأولى: الرواة الذين يُحتجُّ بجميع حديثهم، إلّا ما دلّ دليل خاصٌّ على خطأ الراوي في روايته؛ وهم الرواة الثقات على تفاوت بينهم في الوثاقة، وكذا على تفاوت بينهم في درجة الاحتجاج.

المرتبة الثانية: الرواة الذين يُحتجُّ بحديثهم إذا وافقوا الثقات في روايتهم، وبعبارة أخرى: هم الرواة الذين يُحتجُّ بحديثهم عند المتابعة، وبعبارة ثالثة: هم الرواة الذين لا يُحتجُّ بحديثهم عند الانفراد، وهم من قيل فيه يُكْتَبُ حديثه، أو يُعْتَبَرُ بحديثه، أو ليس بمتروك، ويقصد العلماء بقولهم يُكتب حديثه؛ أي: يُكتب حديثه لينظر؛ هل وافق الثقات في روايته؛ فيحتجُّ بحديثه أو لا، ويقصدون بيعتبر بحديثه؛ أي: يعتبر بحديثه عند موافقة الثقات له.

المرتبة الثالثة: الرواة الذين ترك العلماء حديثهم، فلا يُحتجُّ بهم مطلقًا، لا عند الانفراد ولا عند المتابعة، وهم من قيل فيه لا يكتب حديثه، أو لا يتشاغل بحديثه، أو متروك، أو تَرك حديثه، أو طُرِح حديثه، أو مطروح الحديث، أو ما دلّ كلام العلماء على ترك حديثه.

فأصحاب المرتبة الأولى: هم الذين يحتج بهم عند الانفراد والمتابعة، إلا إذا دلّ دليل على خطأ ذلك الراوي في روايته.

وأصحاب المرتبة الثانية: هم الذين يُحتجُّ بهم عند المتابعة فقط.

وأصحاب المرتبة الثالثة: هم الذين لا يُحتج بهم مطلقًا، وهم الذين تَركَ العلماء حديثهم، ويمكننا معرفتهم من خلال كلام العلماء عليهم في كتب الجرح والتعديل.

ويدلُّ على هذا التقسيم كلام عبد الرحمن بن مهدى؛ حيث قال: (الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن؛ فهذا لا يُختلَف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك، ولو تُرك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه)[2].

ويدل أيضا على هذا التقسيم كلام ابن أبي حاتم عندما تكلم على مراتب ألفاظ الجرح والتعديل؛ حيث إنه قَسَّم مراتب ألفاظ الجرح والتعديل إلى ثمان مراتب، أربعة منها للتعديل، وأربعة أخرى للجرح، وذكر عند كل مرتبة منها ما يحتج به، وما ينظر به ويعتبر، وما يترك؛ فقال:

(وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى؛ **وإذا قيل للواحد:** إنه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه، **وإذا قيل له** : إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممَّن يكتب حديثه، وينظر فيه؛ وهي المنزلة الثانية، **وإذا قيل:** شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه، وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية، **وإذا قيل** : صالح الحديث؛ فإنه يكتب حديثه للاعتبار).

ثم ذكر مراتب ألفاظ الجرح؛ فقال: (وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتبارا، **وإذا قالوا:** ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه، إلا إنه دونه، **وإذا قالوا:** ضعيف الحديث فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه بل يعتبر به، **وإذا قالوا:** متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة)[3].

ويلاحظُ أنَّ رواة المرتبة الأولى من مراتب التعديل هم الذين يحتج بهم، وأما رواة مراتب التعديل الثلاثة الأخرى، وكذا مراتب الجرح الثلاثة الأولى هم الذين ينظر في حديثهم ويعتبر، وهم متفاوتون فيما بينهم من حيث القوة والضعف، وأما رواة المرتبة الرابعة من مراتب الجرح فهم الرواة المتروكون الذين لا يكتب حديثهم، ولا يُحتج بهم.

*** أسباب ترك حديث الراوي عند العلماء:**

يترك حديث الراوي عند العلماء لأسباب كثيرة؛ منها: الكذب، أو التهمة بالكذب، أو الفسق، أو كثرة أغلاط الراوي ووهمه.

---

[2] – النيسابوري، مسلم بن الحجاج(ت:261 هـ)، **التمييز**، ص57، رقم:35. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن(ت:327 هـ)، **الجرح والتعديل**، ج2، ص38. العقيلي، محمد بن عمرو(ت:322 هـ)، **الضعفاء الكبير**، ج1، ص12، ج4، ص65، رقم:1619. ابن عدي، أبو أحمد بن عدي(ت: 365هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج1، ص246. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي(ت:463 هـ)، **الكفاية في أصول علم الرواة**، باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالبا غلى روايته، ج1، ص344، رقم:406.

[3] – ابن أبي حاتم، عبد الرحمن(ت:327 هـ)، **الجرح والتعديل**، ج2، ص37.

قال عبد الرحمن بن مهدي: (قيل لشعبة متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا حدَّث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثًا غلطًا مجتمعا عليه، فلم يتَّهم نفسه فيتركه طُرح حديثه، وما كان غير ذلك فارووا عنه)[4].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: (ثَلَاثَة لا يُحمل عنهم: الرجل الْمتَّهم بالْكَذب، والرجل كثير الْوَهم والغلط، ورجل صاحب هوى يدعو إلى بدعة)[5]، وقال أحمد بن سنان: (كَانَ عَبد الرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل إلَّا رجلًا متهما بالكذب، أو رجلًا الغالب عليه الغلط)[6].

وقال سفيان الثوري: (ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ، فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط تُرِكَ)[7].

وقال مالك بن أنس: (لا يُؤْخَذُ العلم من أربعة، و يُؤْخَذُ ممَّن سوى ذلك، لا يُؤْخَذُ من سفيه معلن بالسَّفه، وإنْ كان أروى الناس، ولا يُؤخذُ من كَذَّاب يكْذبَ في أحاديث الناس، إذا جُرِّبَ ذلكَ عليه، وإنْ كان لا يتَّهم أنْ يكْذب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولا من صاحب هوى، يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخٍ له فضل وعبادةٌ إذا كان لا يعرف ما يُحَدِّث به)[8].

فالرواة المتروكون هم شديدو الضعف، والمتهمون بالكذب، والكذابون، وهم أصحاب المرتبة الرابعة إلى الأولى من مراتب الجرح عند السخاوي، وهم من قيل في حقهم: (واه بمرَّة، تالف، طرحوا حديثه، إرم به، مطَّرح، مطَّرح الحديث، لا يكتب حديثه، لا تَحلُّ كَتبةُ حديثه، لا تَحلُّ الرواية عنه، يسرق الحديث، متهم بالكذب، متهم بالوضع، ساقط، هالك، ذاهب، ذاهب الحَديث، متروك، متروك الحديث، تركوه، مجمع على تركه، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، كذاب، يضع الحديث، يكذب، وضَّاع، دجَّال، وضع حديثا، أكذب الناس، إليه المنتهى في الوضع، ركن الكذب)[9].

وبعد أن ذكرنا الراوي المتروك وأسباب تركه، سنتحدث الآن عن الحديث المتروك وكلام العلماء فيه.

---

[4] - **المصدر نفسه**، ج2، ص31. العقيلي، محمد بن عمرو(ت:322 هـ)، **الضعفاء الكبير**، ج1، ص13.

[5] – ابن حنبل، أحمد بن حنبل(ت241هـ)، **العلل ومعرفة الرجال– رواية عبد الله بن أحمد–**، ج3، ص32، رقم:4937.

[6] - الخطيب البغدادي، أحمد بن علي(ت:463 هـ)، **الكفاية في أصول علم الرواية**، باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالبا غلى روايته، ج1، ص344 رقم:405.

[7] - **المصدر نفسه**، باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالبا غلى روايته، ج1، ص345، رقم:408.

[8] - ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال –رواية المروذي وصالح والميموني–**، ص149، رقم:328.

[9] - السخاوي، محمد بن عبد الرحمن(ت:902 هـ)، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ج2، ص 227-301.

المطلب الثاني

مصطلح "الحديث المتروك" عند علماء الحديث

المتروك في اللغة: اسم مفعول من "تُرِكَ"، وهو التخلّي عن الشيء، ومنه سُمِّيَت تركة الميت، وهو ما يتركه من ميراث[10].

وأما المتروك في الاصطلاح: فإن أول من ذَكَر "الحديث المتروك" في الاصطلاح – في حد علمي- هو الذهبي في "الموقظة"، وسماه "الحديث المطروح"، وذكر وصفًا له، ولم يعرفه التعريف الجامع المانع، فكلامه أقرب للوصف منه للتعريف، ثم جاء بعده ابن حجر في كتابه "نزهة النظر"، وسماه "الحديث المتروك"، وذكر تعريفًا له، ثم جاء بعده السيوطي في ألفيته، وسيأتي بيان كلامهم على الحديث المتروك.

وأما العلماء المتقدمون قبل الذهبي، وابن حجر، والسيوطي، فإنهم لم يطْلقوا مصطلح "الحديث المتروك" على الأحاديث، وإنما كانوا يطلقون لفظ "المتروك" على الرواة، وليس على الأحاديث؛ فيقولون عن الراوي أنه متروك، أو أنَّ حديثه متروك، أو أنه متروك الحديث، أو لا يكتب حديثه، أو لا يشتغل بحديثه، أو مطروح الحديث، أو غيرها من العبارات التي تدل على ترك حديث الراوي، فاستخدامهم للمتروك متعلق باصطلاحا ت ألفاظ الجرح والتعديل المتعلقة بالرواة، وليس متعلقًا باصطلاحات أنواع الحديث، يعني أنه ليس عند العلماء المتقدمين مصطلح "الحديث المتروك" كالحديث الموضوع، أو الحديث الضعيف، أو الحديث المنكر، أو غيرها من الاصطلاحات.

وحتى أوضح أكثر للقارئ أننا إذا أطلقنا على ر او أنه متروك الحديث، فهذا يعني أن كُلَّ حديثه تركناه، حتى لو علمنا جزما أن الحديث الذي رواه قد ثبت عندنا بطرق أخرى صحيحة، فمصطلح "المتروك" عند المحدثين من اصطلاحات الجرح والتعديل ومباحثه، وليس من اصطلاحات أنواع الحديث ومباحثه.

---

[10] – ابن فارس، أحمد بن فارس(ت: 395 هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، مادة "ترك". ج1، ص345. ابن منظور، محمد بن مكرم(ت:711 هـ)، **لسان العرب**، ج10، ص405.

*** تعريف الذهبي للحديث المتروك:**

ذكر الذهبي في "الموقظة" أنواع الحديث، فذكر الصحيح، ثم الحسن، ثم الضعيف، ثم المطروح، ثم الموضوع، وقال في بيانه للحديث المطروح: (المطروح: ما انحطّ عن رتبة الضعيف)، ثم قال الذهبي موضحا له: (ويروى في: بعض المسانيد الطّوال، وفي الأجزاء، بل وفي "سنن ابن ماجه" و"جامع أبي عيسى".

- مثل: عَمْرو بن شَمِر، عن جابر الجُعفي، عن الحَارث، عن عليّ.
- وكـ: صَدَقَة الدَّقيقي، عن فَـرْقَد السَّبَخي، عن مُرَّة الطَّيب، عن أبي بكْر.
- و: جُوَيْبِر، عن الضَحَّاك، عن ابن عباس.
- و: حفص بن عمر العدَني، عن الحكَم بن أبان، عن عكرمة.

وأشباه ذلك من المتروكين والهلْكَى، وبعضهم أفضل من بعض)[11].

والحديث الضعيف المذكور قبله كما بينه الذهبي، هو ما كان من رواية الضعفاء الذين لم يتركوا؛ حيث قال في بيانه له: (أعني الضعيف الذي في "السُّنَن"، وفي كتب الفقهاء، ورواته ليسوا بالمتروكين: كابن لَهيعَة، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وأبي بكر بن أبي مريم الحمصي، و فَـرَج بن فَضَالة، ورِشْدين، وخَلق كثير)[12].

فالمطروح أشد ضعفا من الضعيف؛ أي إنه الحديث الشديد الضعف الذي يروى من طريق المتروكين والهلكى، وما سماه الذهبي الحديث المطروح هو الحديث المتروك، فالمعنى واحد، وهو كقولهم في الحكم على بعض الرواة بأنه متروك الحديث، أو مطروح الحديث.

قال السخاوي في "فتح المغيث": (يـقَع في كلامهم "الْمطْرُوح " وهو غَير الموضوع جزما، وقد أَ ثْـ بـته الذّهبي نَـوْعًا مُسْتَقلًا، وعَرَّفَهُ بأَنـ ه: ما نَـزَلَ عن الضعيف وار تـفع عن الْموضوع، ومثَّل له بحديث: عَمرو بن شَمِر، عن جابرَ الْجُعفي، عن الْحسن، عن عليٍ، وبجُوَيْبِر، عن الضَّحَّاك، عن ابن عباس. قال شيخنا

---

[11] – الذهبي، محمد بن أحمد(ت: 748هـ)، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص34.

[12] - **المصدر نفسه**، ص33.

–أي ابن حجر– : وهو الْمَتْرُوكُ فِي التَّحْقِيقِ، يعني الذي زَادَهُ فِي نُخْبَته و تَوْضِيحهَا، وعَرَّفَهُ بِالْمُتَّهَمِ رَاوِيه بِالْكَذِبِ)[13].

*** تعريف ابن حجر للحديث المتروك:**

ذَكَر ابن حجر الحديث المتروك ضمن مباحث أنواع الحديث، وذكر تعريفًا له في كتابه "نزهة النظر"؛ فقال: (القسم الثاني من أقسام الحديث المردود، وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب، هو المتروك)[14].

وبين ابن حجر سبب تهمة الراوي بالكذب؛ فقال: (بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة، وكذا من عُرِفَ بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي)[15].

ويلاحظ على تعريف ابن حجر للحديث المتروك عدة أمور:

أ– أن أسباب ترك الراوي عند العلماء ليست محصورة بالتهمة بالكذب، فأسباب ترك الراوي كثيرة؛ منها: الكذب، والتهمة بالكذب، والفسق، وكثرة الأغلاط والأوهام، وغيرها من الأسباب، فحصر الحديث المتروك بالراوي المتهم غير صحيح، وفيه تضييق لواسع.

ب– ذَكَر ابن حجر سببين لتهمة الراوي بالكذب، ولا يسلَّم له فيهما؛ أما السبب الأول: فإن العلماء يتهمون الراوي بالكذب في الحديث إذا كان الحديث لا يروى إلا من جهته، ودلت القرائن على أن الحديث موضوع، ولا يشترط أن يكون مخالفًا للقواعد المعلومة، فهذا القيد غير صحيح، وبيان ذلك بسؤال: لو روى المتهم بوضع الحديث حديثًا مكذوبا، وكان الحديث موافقًا للقواعد المعلومة فهل نقبله؟ قطعا لا.

وأما السبب الثاني الذي ذكره ابن حجر في تهمة الراوي بالكذب، وهو كونه يكذب في حديث الناس: فهذا السبب لا يسلَّم له؛ لأن الشخص الذي يَكْذب في حديث الناس يعدُّ فاسقًا، وحديثه مردود، سواء اتهمناه بالكذب في الحديث النبوي أم لم نتهمه، والطعن بالفسق أشد من الطعن بسوء الحفظ؛ لأن الفسق متعلق بالعدالة، وسوء الحفظ متعلق بالضبط، وهذا إذا قلنا إنه روى الحديث النبوي، وهو في

---

[13] – السخاوي، محمد بن عبد الرحمن(ت:902 هـ)، **فتح المغيث**، ج2، ص132.

[14] – ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(ت: 852 هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص112.

[15] – **المصدر نفسه**، ص223.

حال استمراره على فسقه ، وأما إذا روى الحديث النبوي بعد توبته من الكذب في حديث الناس، فلماذا نرد حديثه وقد أصبح عدلًا، ولماذا نتهمه بعد ذلك؟!.

ج- أطلق العلماء المتقدمون على الحديث الذي يروى من طريق الراوي المتهم بالكذب، مصطلح: "حديث موضوع"، و"حديث منكر"، ولم يطلقوا على حديثه "حديث متروك"، ويمكن أن نوضح ذلك أكثر بسؤال: أليس الراوي إذا روى حديثا موضوعا ومنكرا لا يروى إلّا من جهته يكون هو المتهم، فاتهامنا له نتيجة روايته حديثا موضوعا ومنكرا، إذن فحديثه محكوم عليه بالوضع والنكارة قبل أن نتهمه، واتهامه نتيجة لذلك، فكيف بعد ذلك نسمي حديثه "حديث متروك"، والترك نتيجة الوضع أو النكارة.

مثال ذلك: أحاديث أحد الرواة المتهمين، واسمه: "أحمد بن هارون بن موسى"، قال ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال": (كان يقرئ في جامع حران، كان يخرج لنا نسخا لشيوخ الجزيرة المتقدمين مثل عبد الكريم، وخصيف، وسالم الأفطس، وعبد الوهاب بن بخت، وغيرهم، عن شيوخ له، نسخا موضوعة مناكير ليس عند أحد منها شيء، كنا نتهمه بوضعها، وسمعت أبا عروبة يقول: يتهم هذا الرجل بوضع هذه النسخ، وكان يضعفه)[16].

ومثال ذلك: أحاديث أحد الرواة المتهمين، واسمه: "الحسن بن عثمان بن زياد"، ذكر ابن عدي له أحاديث منكرة في "الكامل في ضعفاء الرجال"، ثم قال: (وللحسن بن عثمان أحاديث غير ما ذكرت منكرة، كنا نتهمه بوضعها، وأحاديث قد سرقها من قوم ثقات، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق)[17].

ومثال ذلك: أحاديث أحد الرواة المتهمين، واسمه: "محمد بن أحمد بن عثمان"، ذكر له ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" حديثا منكرا، ثم قال: (هذا غير حديث منكر مما لم أكتبه إلا عنه، وكنا نتهمه فيها)[18].

د- إذا خصصنا مصطلح "الحديث المتروك" بالرواة المتهمين بالكذب على رأي ابن حجر فسيجد الباحث صعوبة في تطبيق هذا المصطلح؛ لعدة أسباب:

---

[16] - ابن عدي، أبو أحمد بن عدي(ت: 365 هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج1، ص333، رقم:48.

[17] - ابن عدي، أبو أحمد بن عدي(ت: 365 هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج3، ص207، رقم:478.

[18] - **المصدر نفسه**، ج7، ص564، رقم:1789.

الأول: لا يوجد كتاب يحصر الرواة المتهمين بالكذب.

الثاني: أن استخدام لفظة "متروك" في حق الرواة عند علماء الجرح والتعديل حتى عند ابن حجر في "تقريب التهذيب" يشمل الرواة الكذابين والمتهمين والفساق والكثيري الأغلاط والأوهام، وليس محصورا في الرواة المتهمين بالكذب؛ فلن تفيدنا هذه الكلمة في معرفة الرواة المتهمين؛ لأنها ليست محصورة بهم.

الثالث: لا توجد عبارة خاصة في ألفاظ الجرح والتعديل مختصة بالرواة المتهمين بالكذب كناحية تطبيقية، وإن وجدت كناحية نظرية، وتوضيح ذلك: أن بعض العلماء لما ذكروا ألفاظ الجرح ذكروا منها "متهم بالكذب" و"متهم بالوضع"، وهذا كناحية نظرية، ولكن كناحية تطبيقية لم يستخدم العلماء هذه الألفاظ في تراجم الرواة المتهمين بالكذب إلا القليل جدًّا، وتأكيد ذلك: أن ابن حجر في كتابه "تقريب التهذيب" جمع فيه أكثر من ثمانية آلاف راوٍ، أطلق على سبعة منهم لفظة: "متهم" مقرونة، إما: "متهم بالكذب"، أو "متهم بالوضع"، أو "متروك متهم" أو "متروك متهم بالوضع"[19]، فهذه اللفظة تعتبر نادرة الوقوع.

الرابع: أن الرواة المتهمين يعتبرون سيئي الحفظ ومطعون في عدالتهم، وقد أطلق علماء الجرح والتعديل عليهم من الناحية التطبيقية اصطلاحات: "ليس بثقة"، "منكر الحديث"، "متروك"، "لا يكتب حديثه" وهذه الألفاظ في الجرح والتعديل نفسها تطلق على الرواة الضعفاء وشديدي الضعف.

ومثال ذلك: سئل مالك عن "أبو جابر البياضيُّ"؛ فقال مرة: (نتَّهمه بالكذب)، وقال مرة: (ليس بثقة)، وقال مرة: (لم يكن يرضى)[20].

وهذه الألفاظ الثلاثة من مالك في الراوي، وهو متهم بالكذب، تؤكد أن العلماء ينوعون في إطلاق الألفاظ في حق الرواة المتهمين، ويؤكد ذلك أيضا أن أحمد بن حنبل لما حكم عليه، قال: (أبو جابر البياضي منكر الحديث جدًّا، قال مالك: كنا نتهمه بالكذب)[21]، فحكْم أحمد بن حنبل عليه بأنه منكر الحديث، ونَقْله لقول مالك فيه، يؤكد أن العلماء يطلقون لفظة: "منكر الحديث"، وغيرها على الرواة المتهمين.

---

[19] – ابن حجر، أحمد بن علي(ت: 852 هـ)، **تقريب التهذيب**، ص110، رقم:494، وص124، رقم:706، وص125، رقم:725، وص179، رقم:1519، وص479، رقم5902، وص506، رقم6284، وص541، رقم6805.

[20] – العقيلي، محمد بن عمرو(ت:322هـ)، **الضعفاء الكبير**، ج4، ص102 رقم:1657.

[21] – ابن أبي حاتم، عبد الرحمن(ت:327 هـ)، **الجرح والتعديل**، ج7، ص324، رقم:1751؛ وابن عدي، أبو أحمد بن عدي(ت: 365 هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج7، ص388، رقم:1662.

و يؤكد هذا الأمر الذي ذكرنا ه أن كثيرا من الرواة المتهمين عند بعض العلماء قد أطلق عليهم العلماء الآخرون ألفاظًا أخرى كـ: "ليس بثقة"، أو "كذاب"، "منكر الحديث"، "ضعيف" أو غيرها من العبارات، ولم يستخدموا لفظ "متروك" أو "متهم".

*** تعريف السيوطي للحديث المتروك:**

قال السيوطي في ألفيته:

(وَسَمِّ بِالْمَتْرُوكِ فَـرْدًا تُصِبْ...رَاوٍ لَهُ مُتَّـهَمٌ بِالْكَذِبْ
أَوْ عُرِفُوهُ مِنْهُ فِي غَيْرِ الأَثَـرْ...أَوْ فِسْقٌ أَوْ غَفْلَةٌ أَوْ وَهْمٌ كَثُـرْ)[22].

فذكر السيوطي تعريف الحديث المتروك بأنه الحديث الذي تفرد به المتهم بالكذب في حديث النبي –صلى‌الله عليه وسلم– أو ما تفرد به من كان يكذب في حديثه مع الناس، وإن لم يثبت عليه الكذب في حديث النبي –صلى‌الله عليه وسلم– أو ما تفرد به من عُرِفَ بفسق أو غفلة أو وهم كثير[23].

وتعريف السيوطي قريب مما ذكره الذهبي فالرواة الذين ذكرهم السيوطي هم المتروكون وشديدو الضعف.

*** تعريف البيقوني للحديث المتروك:**

وقفت على تعريف للحديث المتروك ذكره البيقوني في منظومته[24]، وهو يذكر أنواع الحديث؛ فقال:

(وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا*** تَعْدِيلُهُ لاَ يَحْمِلُ التَّـفَرُّدَا
مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْـفَرَدْ *** وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فِـيهِ وَرَدْ
وَالْكَذِبُ الْمُخْتَـلَقُ الْمَصْنُوعُ*** عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ)

فذكر البيقوني أن الحديث المتروك: هو الحديث الذي تفرَّد به راوٍ ضعيف أجمعوا على ضعفه، ويلاحظ على تعريف البيقوني للحديث المتروك أنه ليس جامعا لمعنى الحديث المتروك، فلم يذكر البيقوني بقية الرواة الذين يترك حديثهم، وأيضا قد يكون الراوي مجمع على ضعفه، ولا يبلغ درجة التَّرك.

---

[22] – السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: 911 هـ)، **ألفية السيوطي في علم الحديث**، ص23. وانظر: السيوطي، **تدريب الراوي**، ج1، ص383.

[23] – انظر: الأثيوبي الولوي، محمد بن علي، **شرح أَلْفيَّة السُّيوطي**، ج1، ص201.

[24] – البيقوني، عمر أو طه بن محمد(ت: نحو 1080 هَـ)، **المنظومة البيقونية**، ج1، ص11.

*** التعريف المختار للحديث المتروك:**

بعد عرض كلام العلماء على الحديث المتروك، وكذا الراوي المتروك، نذكر تعريفا جامعا له، ونكون وافقنا المتأخرين في اصطلاحهم، ولم نخالف المتقدمين بالمعنى، فنقول:

(هو الحديث الذي تفرد به راوٍ متروك).

فإذا وجدنا حديثًا لا يُروى إلّا من طريق الراوي المتروك، فهذا الحديث نتركه ولا نقبله، والراوي المتروك يشمل جميع الرواة شديدي الضعف بكل أنواعهم.

*** تداخل المصطلحات وتوافقها على التعريف المختار:**

إذا كان الراوي المتروك يشمل الكذابين، والمتهمين، والكثيري الأغلاط والأوهام وغيرهم، فهذا يعني تداخل المصطلحات فيما بينها، ولا يعني ذلك تعارضا أو خطأ، فالحديث الموضوع، والمنكر، والشاذ، والمضطرب، والمقلوب، وغيرها من التسميات، جميعها أحاديث متروكه، فالحديث المتروك تسمية عامة كالحديث المردود، والحديث الضعيف، والحديث شديد الضعف، والحديث المعلول، ويضم تحته عدة تسميات خاصة.

المطلب الثالث

حُكْمُ العلماء على حديث الراوي المتروك

من خلال بحثي في كتب المتقدمين لم أجد أحد حَكم على حديث معين بأنه حديث متروك ولكن كان حكمهم على راو معين بأن أحاديثه متروكه، وإذا أرادوا الحكم على حديث الراوي المتروك الذي ثبت خطؤه فيه فإنهم يقولون إنه حديث منكر أو ضعيف جدا أو حديث باطل أو لا يصح.

ومن الأمثلة على ذلك[25]:

المثال الأول: قال ابن أبي حاتم في "العلل": (سألتُ أَبِي عَنْ حديث رواهُ عمرو بن خالِد، عن زَيْد بن علي ، عن آبائه: أنَّ عليًّا انكسرت إِحْدى زَنْدَيْه، فأمره النبيُّ صلى‌الله عليه وسلم أن يمسح على الجَبائر؟ فقال أَبِي: هذا حديثٌ باطِلٌ لا أَصْلَ لَه، وعمرو بْن خالد متروكُ الحديث)[26].

---

[25] – اقتصرت في ذكر الأمثلة على كتاب "**العلل**" لابن أبي حاتم الرازي.

[26] – ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد(ت:327 هـ)، ج1، ص554، رقم:102.

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم في "العلل": (سمعتُ أَبِي وذكَرَ الحديثَ الَّذي رواهُ سليمان بنِ شُرحْبيل، عن الحكَم بن يعلَى بن عطاء، عن محمد بنِ طَلْحة بن مصرف، عن أَبيه، عن أَبِي معمرٍ – يعني: عبدالله بن سخبرة– عن أَبِي بكرٍ الصِّدِّيق، عن رسول الله صلى الله عليه وسَلم، قال: من بنى مسجدًا ولو كمفحص قطاة، بنى الله له بيتًا في الجنَّة. فسمعت أَبِي يقولُ: هذا حديثٌ منكَر، والْحكَم بن يعلَى متروك الْحديث، ضعيفُ الْحديث)[27].

المثال الثالث: قال ابن أَبِي حاتم في "العلل": (سألتُ أَبِي عن حديث رواهُ عبدالرحيم بنِ زيْدٍ العَمِّي، عن أَبيه، عن سعيد بنِ جُبير، عن ابنِ عباس، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: من أدركه شهرُ رمضان بمكَّة، فصامه، وقام منه ما تيسَّر: كتب الله له صيام مئة ألْف شهرِ رمضانَ في غيْرِ مكَّة، وكان له كُلَّ يومٍ حُمْلانُ فرسٍ في سبيلِ الله وكُلَّ ليْلة حُمْلانُ فرسٍ في سبيلِ الله، وكُلَّ يومٍ له حسنةٌ، وكُلَّ ليْلة له حسنةٌ، وكُلَّ يومٍ له عتق رقبة، وكُلَّ ليْلة له عتْق رقبة؟ قال أَبِي: هذا حديثٌ منكَر، وعبد الرَّحيمً بن زيد متروكُ الحديثً)[28].

المثال الرابع: قال ابن أَبِي حاتم في "العلل": (سألتُ أَبِي عن حديث رواهُ محمد بن حُمَير، عن بشْر بن جبلَة، عن سوَّار بن الأَشْعث، عن محمد بن شرحبيل؛ أنَّ الْمغيرة بن شعبة قال: قالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في امرأة المفقود: هي امرأَته حتى يأتيها البيانُ؟ قال أَبِي: هذا حديثٌ منكَر، ومُحَمَّدُ بن شُرحْبيل: متروكُ الْحديث، يروِي عن المغيرة ابن شعْبة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أحاديث مناكير أباطيل)[29].

المثال الخامس: قال ابن أَبِي حاتم في "العلل": (سألتُ أَبِي عن حديث رواهُ عبد الرحيم بن زيْد العَمِّي، عن أَبيه، عن معاويةَ بنِ قُرَّة، عن ابن عمر، عن النبيِّ صلى الله عليهً وسلم: أَنَّه توضَّأَ مرَّة مرَّةً، وقَال: هذا وضوءٌ من لا يقبل الله له صلاةً إلاَّ به، ثم توضَّأَ مرَّتين مرَّتين، وقال: هذا وضوء من يضاعف الله له الأجر مرَّتَين، ثم توضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا، وقال: هذا وضوئي ووضوء الأَنْبياء قبلي؟ فقال أَبِي: عبدالرحيم بن زيْد متروكُ الْحديث، وزيدٌ العَمِّيُّ ضعيفُ الْحديث، ولا يصحُّ هذا الحديث عن النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم)[30].

---

[27] – **المصدر نفسه**، ج2، ص307، رقم:390.

[28] – **المصدر نفسه**، ج4، ص113، رقم: 735.

[29] – **المصدر نفسه**، ج4، ص119، رقم:1298.

[30] – **المصدر نفسه**، ج1، ص551، رقم: 100.

المثال السادس: قال ابن أبي حاتم في "العلل": (سألتُ أَبِي عن حديث رواه إِسْمَاعِيلُ بن أَبَان الوَرَّاق، عن جعفرِ الأَحْمَرِ ، عن أَبِي خالد، عن أَبِي هاشمٍ الرُّمَّانِي، عن زاذَانَ، عن سَلْمانَ: أَنَّه رعف، فقال له رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: أَحْدثْ لذَلكَ وضوءا؟ فقال أَبِي: أبو خالد هذا: عَمرو بن خالد، متروكُ الْحَدِيث، لا يُشتَغَلُ بهذا الْحَدِيث)[31].

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة مصطلح "الحديث المتروك" وكذا الراوي "المتروك"، نسجل النتائج التالية:

1- قسَّم العلماء الرواةَ من حيث الاحتجاج بهم من عدمه إلى ثلاث مراتب؛ فأصحاب المرتبة الأولى هم الذين يحتج بهم عند الانفراد والمتابعة، إلا إذا دلّ دليل على خطأ ذلك الراوي في روايته، وأصحاب المرتبة الثانية هم الذين يُحتج بهم عند المتابعة فقط، وأصحاب المرتبة الثالثة هم الذين لا يُحتج بهم مطلقًا، وهم الذين تُـرِكَ العلماء حديثهم، ويمكننا معرفتهم من خلال كلام العلماء عليهم في كتب الجرح والتعديل.

2- يترك حديث الراوي عند العلماء لأسباب كثيرة؛ منها: الكذب، أو التهمة بالكذب، أو الفسق، أو كثرة أغلاط الراوي ووهمه.

3- أول من ذكر "الحديث المتروك" في الاصطلاح – في حد علمي- هو الذهبي في "الموقظة"، وسماه "الحديث المطروح"، وذكر وصفًا له، ولم يعرفه التعريف الجامع المانع، فكلامه أقرب للوصف منه للتعريف، ثم جاء بعده ابن حجر في كتابه "نزهة النظر"، وسماه "الحديث المتروك"، وذكر تعريفًا له، ثم جاء بعده السيوطي في ألفيته.

4- لم يطلق العلماء المتقدمون مصطلح "الحديث المتروك" على الأحاديث، وإنما كانوا يطلقون لفظ "المتروك" على الرواة، وليس على الأحاديث، فاستخدامهم للمتروك متعلق باصطلاحات ألفاظ الجرح والتعديل المتعلقة بالرواة، وليس متعلقًا باصطلاحات أنواع الحديث.

5- يمكن أن نضع تعريفًا جامعا للحديث المتروك، ونكون وافقنا المتأخرين في اصطلاحهم، ولم نخالف المتقدمين بالمعنى، فنقول: (هو الحديث الذي تفرد به راوٍ متروك). فإذا وجدنا حديثًا لا

---

[31] – المصدر نفسه، ج1، ص569، رقم:112. وانظر أمثلة أخرى: المصدر نفسه، ج4، ص343، رقم: 1473. ج4، ص416، رقم: 1530. ج5، ص127، رقم: 1859. ج6، ص144، رقم: 2398. ج6، ص232، رقم: 2479. ج6، ص425، رقم: 2640. ج6، ص506، رقم: 2706. ج6، ص553، رقم: 2749.

يـ.روى إلّا من طريق الراوي المتروك، فهذا الحديث نتركه ولا نقبله، والراوي المتروك يشمل جميع الرواة شديدي الضعف بكل أنواعهم.

المصادر والمراجع

- الأثيوبي الولوي، محمد بن علي، **شرح أَلْفيَّة السُّيوطي في الحديث، المسمى "إسعاف ذوي الوطَر بشرح نظم الدُّرر في علم الأثر"**، (المدينة المَنوَرة: مكتبة الغرباء الأثرية، ط1، 1414 هـ/ 1993م).

- البيقوني، عمر أو "طه" بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي(ت: نحو 1080 هـ)، **المنظومة البيقونية**، (الناشر: دار المغني، ط1، 1420 هـ/ 1999م).

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت:327 هـ)، **الجرح والتعديل**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1271 هـ/ 1952م).

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت:327 هـ)، **العلل**، تحقيق: فريق من الباحثين، (السعودية: الناشر: مطابع الحميضي، ط1، 1427 هـ، 2006م).

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(ت852 هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد، ط1، 1406هـ/ 1986م).

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(ت: 852 هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض: مطبعة سفير، ط1، 1422 هـ).

- ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل(ت241 هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**- رواية عبدالله بن أحمد-، تحقيق أبي عمر محمد بن علي الأزهري، (القاهرة: الفاروق الحديثة، ط1، 1434 هـ، 2013م).

- ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل(ت241 هـ)، **العلل ومعرفة الرجال** -رواية المروذي وصالح بن أحمد والميموني-، تحقيق أبي عمر محمد الأزهري، (القاهرة: الفاروق الحديثة، ط1، 1430 هـ/ 2009م).

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي(ت:463 هـ)، **الكفاية في أصول علم الرواة**، تحقيق: ماهر الفحل، (الرياض: دار ابن الجوزي، ط1، 1432 هـ).

- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان(ت: 748 هـ)، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2، 1412 هـ).

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت:902 هـ)، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، ود. محمد بن عبدالله آل فهيد، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط2، 1432 هـ).

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: 911 هـ)، **ألفية السيوطي في علم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: المكتبة العلمية، د. ط، د.ت).

- ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني(ت: 365 هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418 هـ/ 1997م).

- العقيلي، محمد بن عمرو(ت:322 هـ)، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار المكتبة العلمية، ط1، 1404 هـ، 1984م).

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت: 395 هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 1399 هـ/ 1979م).

- ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي(ت: 711 هـ)، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414 هـ).

- النسائي، أحمد بن شعيب(ت: 303 هـ)، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، ط1، 1396 هـ).

- النيسابوري، مسلم بن الحجاج(ت:261 هـ)، **التمييز**، تحقيق: أبو عمر محمد الأزهري، (القاهرة: الفاروق الحديثة، ط1، 1430 هـ/ 2009م).

List of Sources and References

- Al Alathuopi Al Alwalwi, Mohamed ibn Ali ibn Adam ibn Musa, Sharah 'Alfiat Al Ssuywty Fi Al Hadith, named "'iiseaf Dhwy Al Watar Bisharh Nazam Al Ddurar Fi Eilm Al'athar", (Medina, Al Ghuraba' Al 'atharia, First Edition, 1414 H, 1993).
- Al Bayqouni, Omar or "Taha" ibn Mohamed ibn Fattouh Al Bayqouni Al Dimashqi Al Shafi'i, (Date: About 1080 H), Al Manzumat Al Biqunia, (Publisher: Dar Al Maghni, First Edition, 1420 H, 1999).
- ibn Abi Hatim, Abdul Rahman ibn Mohamed ibn Idris, (Date: 327 H), Al Jarh Wa Al Taedil, (Beirut: Dar 'iihya' Al Turath Al Arabi, First Edition, 1271 H, 1952).
- ibn Hajar Al Asqalani, Ahmed ibn Ali, (Date: 852 H), Taqrib Al Tahdhib, audited by: Mohamed Awama, (Syria: Dar Al Rasheed, First Edition, 1406 H, 1986).
- ibn Hajar Al Asqalani, Ahmed ibn Ali (Date: 852 H), Nuzhat Al Nazar Fi Tawdih Nukhbat Al Fikr Fi Mustalah 'ahl Al 'athar, audited by: Abdullah ibn Dhaifallah Al Rehaili, (Riyadh: Safir Press, First Edition, 1422 H).
- ibn Hanbal, Ahmed ibn Mohamed(Date: 241 H), Al Elal Wa Maerifat Al Rijal, Narrated by: Abdullah ibn Ahmed, audited by: Abi Omar Mohamed bin Ali Al Azhari, (Cairo: Al Farouk Al Hadith, First Edition, 1434 H, 2013).
- ibn Hanbal, Ahmed ibn Mohamed(Date: 241 H), Al Elal Wa Maerifat Al Rijal, ibn Hanbal, Narrated by: Al Marwadhi, Saleh ibn Ahmed and Al Maimouni, audited by: Abi Omar Mohamed bin Ali Al Azhari, (Cairo: Al Farouk Al Hadith, First Edition, 1430 H, 2009).
- Al Khatib Al Baghdadi, Ahmed ibn Ali (Date: 463 H), Al Kfayia Fi 'usul Eilm Al Rawa, audited by: Maher Al Fahal, (Riyadh: Dar Ibn Al Jawzi, First Edition, 1432 H).
- Al Dhahabi, Mohamed ibn Ahmed ibn Othman bin Qaymaz, (Date: 748 H), Sayr 'aelam Al Nubla', Audited by: A group of editors under the supervision of Sheikh Shuaib Al Arnaout, (Beirut: Al Resala Foundation, Third Edition, 1405 H, 1985).
- Al Dhahabi, Mohamed ibn Ahmed ibn Othman bin Qaymaz, (Date: 748 H), Al Muaqizat Fi Eilm Mustalah Al Hadith, audited by: Abdel Fattah Abu Ghadah, (Aleppo: Islamic Publications Library, Second Edition, 1412 H).
- Al Sakhawi, Mohammed ibn Abdul Rahman, (Date: 902 H), Fath Al Mughiith Bisharih 'alfiat Al Hadith, audited by: Dr. Abdul Karim Al Khudair and Dr. Mohamed ibn Abdullah Al Fahid, (Riyadh: Dar Al Manahig Library, Second Edition, 1432 H).
- Al Suyuti, Abdul Rahman ibn Abi Bakr, (Date: 911 H), alfiat Al Suyuti Fi Eilm Al Hadith, audited by: Ahmed Mohamed Shaker, (Publisher: Dar Al Kotob Al Ilmiyah).
- ibn Adi, Abu Ahmed ibn Adi Al Jarjani (Date: 365 H), Al Kamil Fi Dueafa' Al Rijal, audited by: Adel Ahmed Abdel Mawgoud and Ali Mohamed Moawad, (Beirut: Dar Al Kotob Al Ilmiyah, First Edition, 1418 H, 1997).

- Al Aqili, Mohamed ibn Amr, (Date: 322 H), Al Dueafa' Al Kabir, audited by: Abdul Moaty Amin Qalaji, (Beirut: Dar Al Kotob Al Ilmiyah, First Edition, 1404 H, 1984).
- ibn Faris, Ahmed ibn Faris ibn Zakaria Al Qazwini Al Razi, (Date: 395 H), Maejam Maqayis Allugha, audited by: Abdul Salam Mohamed Harun, (Beirut: Dar Al Fikr, 1399 H, 1979).
- ibn Al Madini, Ali ibn Abdullah, (Date: 234 H), Sualat Mohamed ibn Othman ibn Abi Shaybah Ali ibn Al Madini, audited by: Abi Omar Mohamed bin Ali Al Azhari, (Cairo: Al Farouk Al Hadith, First Edition, 1427 H, 2006).
- Nisaburi, Muslim ibn Al Hajjaj (Date: 261 H), Al Tamyiz, audited by: Abi Omar Mohamed bin Ali Al Azhari, (Cairo: Al Farouk Al Hadith, First Edition, 1430 H, 2009).
- Ibn Manzur, Mohamed ibn Makram Al Afriqi, (Date: 711 H), Lisan Al Arab, (Beirut: Dar Sader, Third Edition, 1414 H).
- Al Nasa'I, Ahmed ibn Shuaib (Date: 303 H), Dufai wal Matrookeen, audited by: Mahmoud Ibrahim Zayed, (Aleppo: Dar Al Waey, First Edition, 1396 H).